WLUML
نشرة شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين
صيف 2005
العدد الأول

"نساء في ظل قوانين المسلمين" هي شبكة دولية تعمل على تقديم المعلومات والتضامن والدعم لجميع النساء اللاتي قد تحكم حياتهن وتشكلها مجموعة من القوانين والتقاليد يقال إنها مستقاة من الإسلام.

محتويات هذا العدد

صفحة:
قوانين الأحوال الشخصية 1
أخبار الشبكة 2
المرأة والدستور العراقي الجديد 3
النساء المرتبطات بالشبكة 4
بناء الهويات 5
معرض قواعد وأنماط الزي 5
بيان الشبكة بشأن هجمات لندن 6
منشورات الشبكة 7

قوانين الأحوال الشخصية

في ديسمبر/كانون الأوّل 2004 أوصى النائب العام السابق السيد "ماريون بويد" بالعمل بما يسمى "المحاكم الشرعية" للبت في قضايا الأحوال الشخصية في كندا.

ورغم أن الجمعية الوطنية لمقاطعة الكيبيك رفضت بعد ذلك تنفيذ الاقتراح، فإن مقاطعة أونتاريو واصلت مناقشة التوصية.

وتتنامى بسرعة مقاومة هذا النوع من التمييز بين الجنسين، بيد أن الجمعيات النسائية الكندية لا تزال تحتاج لدعم النساء ونشطاء حقوق الإنسان التقدميين في الخارج من أجل كفالة عدم تعميم الحكومة الكندية لهذه "التجربة" الكارثية.

وفي جميع البلدان المسلمة هناك تاريخ من مقاومة فرض رؤية متجانسة وسلطوية للمجتمع كتلك التي تروّج لها الجماعات الأصولية. وقد عكف الباحثون التقدّميون بانتظام على تحدّي الاحتكار الأبوي التقليدي لتفسير الإسلام، بينما أصرّت النساء ونشطاء حقوق الإنسان التقدميون على أن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تمثّل أساس التنمية الاجتماعية المحلية.

وحيثما تم السماح بتطوّر التعبير الديموقراطي، فقد راح الناس في البلدان والمجتمعات المسلمة يرفضون مشروع الأصوليين. وفي نفس الوقت فحتى في البلدان غير الديموقراطية فرض النساء والرجال التقدميون فتح أبواب النقاش وتمكنوا من تحقيق قدر من النجاح في حماية الفضاءات المتاحة للأصوات البديلة.

ودفع هذا الانتصار اليمين المتطرف الآتي من سياقات مسلمة نحو اتّباع استراتيجية جديدة تتمثّل في فتح جبهة جديدة في أوروبا والأميركتين. فباسم "حرية التعبير" ومناهضة العنصرية - أي القيم نفسها التي ندافع عنها - وتحت ستار الدفاع عن "حقوق الجاليات"، نجحت الجماعات الأصولية على نحو متزايد في دخول الدوائر التقدمية التي لا تزال تتخذ مواقف تقول بالنسبية الثقافية.

إن هذا التحالف غير المقدّس بين بعض التقدميين والأصوليين قد سعى بعد ذلك للاستفادة من سياسات التعددية الثقافية المتبعة من قِبَل الدول والواقع الأليم المتمثّل في استمرار التمييز العنصري من أجل المطالبة بحقوق خاصة لـ"الجالية المسلمة". غير أن هذه الحقوق الخاصة تتضمن حتماً ممارسات معادية للنساء وتفسيرات بالغة الرجعية للإسلام. كما أنها تفترض أيضاً على نحو يستعصي على التساؤل أن جميع المهاجرين الذين يأتون من سياقات مسلمة ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم "مسلمين".

والواقع أن ضغوط الأسرة والمجتمع من شأنها أن تحد بشدة من حق المرأة في ممارسة "الاختيار" بشأن الساحة القانونية التي تلجأ إليها مثلاً لإقامة دعواها. إن الأحكام التي يبدو ظاهرياً أنها تكفل نطاقاً من الخيارات القانونية يمكن في الحقيقة أن تجبر النساء على "اختيار" جانب بعينه من جوانب هويتهن المتعددة على حساب جوانب أخرى، وهو الأمر الذي يعوّق استقلالية النساء.

وإننا أيضاً لعلى يقين كامل من أن أي انتصار للقوى المحافظة بين صفوف الجاليات المسلمة في أوروبا والأميركتين سوف يعزّز تلقائياً في هذا العالم المعولم الجماعات الأصولية في البلدان والمجتمعات المسلمة في بقية أنحاء العالم. وسوف يؤدي ذلك إلى رد فعل عكسي ضدنا في سياقات كنا قد حققنا فيها قدراً من النجاح في الحفاظ على فضاء لأصوات النساء والأصوات البديلة. وإضافة إلى حس التضامن لدينا، فإن الخوف من مثل تلك التطورات يدفع شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" للتعبير عن دعم النساء في الجاليات المسلمة المهاجرة في كندا وغيرها.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:
http://www.wluml.org/arabic/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-185335

أخبار الشبكة

تضامن شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في كندا

بالتضامن مع نساء كندا، استطاعت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أن تكفل الدعم من صندوق التحرّك العاج www.urgentactionfund.org صالح قيام السيدة "زيبا مير حسيني" المرتبطة بالشبكة برحلة إلى كندا في أبريل/نيسان 2005. وبوصفها خبيرة في قانون الأحوال الشخصية الإسلامي وقضايا النوع، أسهمت "زيبا" في المبادرات والمؤتمرات المتصلة ببناء القدرات، كما قدّمت محاضرات لجمعيات حقوق المرأة، حيث ساعدت في رفع الوعي وتعزيز فعالية الحملة ضد "المحاكم الشرعية" في أونتاريو.

زيبا مير حسيني (من اليسار) مع عضوة البرلمان الكندي ياسمين راتانسي (في المركز) وعاليا هوغبين (من اليمين) رئيسة "المجلس الكندي للنساء المسلمات", تورونتو, نيسان/ابريل WLUML©2005

نداء للتحرك العاجل لدعم ومساندة السيدة غادة جمشير مدافعة بحرينية عن حقوق المرأة

تلقت شبكة " نساء في ظل قوانين المسلمين" نداء للتحرك العاجل من مركز البحرين لحقوق الإنسان لمساندة ودعم السيدة غادة جمشير مدافعة بحرينية عن حقوق المرأة.

ترأس السيدة غادة جمشير لجنة العريضة النسائية وهي لجنة تتألف من مجموعة من الناشطات ومن النساء المتضررات من الأحكام الشرعية التي تصدرها المحاكم الشرعية في البحرين. تعمل اللجنة من اجل إصلاح القضاء الشرعي في البحرين وتشريع قانون للأحوال الشخصية.

لقد تم تحريك ثلاث دعاوى جنائية ضد السيدة غادة جمشير بتهم تتعلق بإهانة القضاء الشرعي والقذف بحق أحد القضاة. وهي تهم تصل الأحكام المشددة فيها إلى السجن لمدة 15 عام.

لقد قامت الشبكة بمناشدة الجمعيات النسائية والحقوقية الدولية والإقليمية بالتحرك لدعم الناشطة غادة جمشير عن طريق الكتابة للحكومة البحرينية ومطالبتها بوقف إجراءات المحاكمة وإسقاط جميع التهم الموجهة ضد السيدة غادة جمشير والحد من الضغوط التي تواجه الناشطين في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان بشكل عام وإصلاح القوانين التي تقيد الحريات وتعاقب على ممارستها ومعالجة القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية التي طرحتها لجنة العريضة النسائية .

للمزيد من المعلومات:

http://www.wluml.org/arabic/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-241270

مجموعة من النساء الناشطات في لجنة العريضة النسائية التي ترأسها السيدة غادة جمشير يعتصمن بوزارة العدل للمطالبة بسن قانون للأحوال الشخصية وإصلاح القضاء الشرعي في البحرين © WLUML

حقوق المرأة في الدستور العراقي الجديد: مؤتمر دستورنا مستقبلنا

***الأردن, حزيران* 2005**

لقد انضمت بعض النساء المرتبطات بالشبكة إلى عدد من الناشطات والخبيرات من عدة دول لمشاركة تجربتهن وخبراتهن مع النساء العراقيات في مؤتمر لمدة يومين حول بناء الدستور العراقي نظمته منظمة "نساء من اجل نساء العالم" http://www.womenforwomen.org

لقد حضر المؤتمر عدد من أعضاء الجمعية الوطنية العراقية ولجنة صياغة الدستور وعدد من الوزراء وبعض الناشطات من المجموعات النسوية والنسائية في العراق وعدد من الناشطات من عدة دول مختلفة.

لقد شاركت النساء المرتبطات بالشبكة بتجاربهن وخبراتهن بالعمل في قضايا تتعلق في الدستور والجندر والدين و قضايا الأحوال الشخصية وبناء التحالفات والنزاعات.

لقد قامت السيدة رشيدة منجو من "هيئة المساواة بين الرجل والمرأة" في جنوب أفريقيا بتقديم عدد من المداخلات حول النساء والدستور وحول هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا.

بالإمكان قرأه مداخلة رشيدة منجو **"بناء الإجماع...إشراك الناس: النساء وصناعة الدستور في جنوب أفريقيا"** على: http://www.wluml.org/arabic/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-376353
تحاول هذه الورقة التقاط العمليات والمصاعب التي تواجهها الدول النامية قبل وبعد الديمقراطية في محاولاتها لتحقيق المساواة الجندرية وحماية الحقوق الإنسانية للنساء.

وقامت السيدة زينة أنور, من جمعية " أخوات في الإسلام" في ماليزيا, بتقديم عدد من المداخلات حول تجربة "أخوات في الإسلام" في العمل من اجل التغيير داخل الإطار الديني وحول بناء التحالفات من اجل العمل حول قضايا عينية وحول الإسلام والدستور في ماليزيا.

بالإمكان قرأه مداخلة زينة أنور **" الإسلام, الدستور, وبعض القضايا الخلافية في ماليزيا"** على: http://www.wluml.org/arabic/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-376369
تعالج الورقة بعض الإشكاليات التي تنتجها بعض بنود الدستور وإستراتيجيات عمل " أخوات في الإسلام" فيما يتعلق بهذه الإشكاليات.

وقامت السيدة هدى روحانا بتقديم مداخلة حول النظام القانوني المتوازي في مسائل الأحوال الشخصية.
بالإمكان قرأه مداخلة هدى روحانا **" النظام القانوني المتوازي في مسائل الأحوال الشخصية: نظرة نسوية"** على: http://www.wluml.org/arabic/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-376443
تستعرض الورقة بعض نماذج القوانين المتوازية في العالم العربي والإسلامي وتثير بعض النقاط الأساسية المتعلقة بتأثيرها على النساء.

ما بعد المؤتمر:

لقد جرى في العراق خلال الأسابيع التي تلت المؤتمر توزيع عدة مسودات متضاربة لأبواب من الدستور العراقي المقترح قامت بتحضيره لجنة صياغة الدستور. وشاركت الشبكة نساء العراق القلق العميق بشأن المسودات التي صدرت عن اللجنة واستتبعاتها بالنسبة لحقوق المرأة العراقية. فالدستور المقترح مثل تراجعاً كبيراً عن المكتسبات التي حققتها المرأة العراقية على مدى العقود الأخيرة. بالتنسيق مع عدد من الناشطات العراقيات قامت الشبكة بإصدار نداء للتحرك العاجل من اجل دعم مطالب النساء العراقيات بدستور يكفل حقوق وحريات الشعب العراقي بأسْره والمرأة العراقية على وجه الخصوص.

للمزيد من المعلومات: http://www.wluml.org/arabic/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-297529

النساء المرتبطات بالشبكة

في إحياء ذكرى:

سلمى صبحان

2003-1935

توفيت "سلمى صبحان" فجأة في ديسمبر/كانون الأوّل2003 في منزلها في دكا.

كانت "سلمى آبا" (أي سلمى الشقيقة الكبرى)، وهو الاسم المحبّب الذي كانت معروفة به لدينا في الشبكة، واحدة من أنشط العقول التحليلية لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، إنسانة دائماً ما كنا نلجأ إليها حينما نواجه أسئلة صعبة تتصل بالسياسات والاستراتيجية. إن خسارتنا أفدح من أن نستطيع حسابها.

بيد أن "سلمى" لم تمدنا فقط بحسها الراقي بالعدالة والتزامها بحقوق النساء. لقد أثرتنا أيضاً بحسها الفكاهي الرائع، واستعدادها المبتهج لتولي أصعب المهام وأحرجها، وتواضعها العظيم. ولعل من بين سجاياها المتميّزة العديدة قدرتها على التواصل مع كل الأجيال وبناء صداقات حقيقية مع ناشطات أصغر سناً لا يقتصر ارتباطهن فيما بينهن على شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين". وهذا كله على الرغم من شغلها لموقع مرموق كواحدة من أهم نشطاء حقوق الإنسان في بنغلاديش ومحامية والمديرة التنفيذية السابقة لمنظّمة المساعدة القانونية وحقوق الإنسان "عين-أو-سالیش کیندر ا" Ain-o-Kendra Salish.

قلوبنا مع زوج "سلمى" ورفيق روحها "رحمن" وولديها "ببار" و"ظفار".

(شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين)

لم ترغب "سلمى صبحان" أبداً في أن تصبح أيقونة. والواقع أنها كانت تتجنّب أضواء الشهرة، غير أن سخرية القدر شاءت أن تصبح شخصية عامة. والآن، وبعد أكثر من سنة على رحيلها عنا، فإنما لا يقتصر تذكّرها على أسرتها وأصدقائها فحسب وإنما يتذكّرها أيضاً كثيرون آخرون على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد تم إنشاء جائزة للصحفيين باسمها من قِبَل "مؤسسة بروتيشي" التي يرأسها البروفيسور "أمارتيا سين"، وقامت منظّمة "إيه. أس. كي." ASK بنشر مجلد يتضمن بعض كتاباتها، كما تم إحياء ذكراها في العديد من اللقاءات بوصفها مثالاً لمناضل حقوق الإنسان المعطاء.

وجرى إبراز أسباب ذلك خلال لقاءات إحياء ذكراها. ففي حياتها الشخصية كانت واضحة بشأن الصواب والخطأ، وعلى حين أنها لم تكن تكترث بالنفاق فقد اتسمت بالتسامح إزاء آراء الآخرين ولم تكن لتصدر أحكاماً قيمية عليهم. وكان بوسعها مناقشة القضايا بنزاهة والحديث عن الأحداث أو الأشخاص الذين تعرفهم بروح مرحة ومن دون أحقاد. كانت تلك صفات جعلت شخصيتها محبّبة بالنسبة لكل من التقاها...

وقد ظهر لاحقاً فقط انخراطها في الحياة العامة، وربما بالصدفة أكثر من كونه بناءً على قرار مقصود. وإذ نحيي ذكراها فإننا نتذكّر هذه السجايا، لكننا أيضاً نسترجع مسيرتها كشخصية تتسم بالنزعة الإنسانية أصبحت ناشطة لأنها ترجمت قيمها الشخصية إلى نضال عام من أجل العدالة.

إنها أصبحت أول محامية من بين النساء في باكستان في عام 1959، ولكن بخلاف محامين آخرين اقتصر نشاطهم على ممارسة مهنتهم، كان لديها نطاق واسع من الاهتمامات. كانت ضليعة في الأدب، خاصة باللغتين الأوردو والإنكليزية، ودأبت على الاستشهاد الواسع بأبيات الشعر من الذاكرة...

(شبكة مواطني جنوب آسيا)

سيدة تؤم صلاة الجمعة في أمريكا

أصبحت أمينة ودود أستاذة الدراسات الإسلامية بجامعة فيرجينيا كومونولث
الامريكية أول امرأة تؤم رجالا ونساء في صلاة الجمعة.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة :
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_4362000/4362999.stm

WLUML©

بناء الهويات ـ الثقافة وفعل النساء و'العالم الإسلامي' *

بقلم: فريدة شهيد
شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" / مركز الموارد النسائية 'شركت غاه' ، باكستان.

رجوعاً على وجه الخصوص إلى 'العالم الإسلامي' وتجربة شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، تتناول هذه الورقة الديناميات المتقاطعة للقوة والهوية فيما يتصل بالنضالات من أجل تمكين المرأة.

** ملحوظة حول الترجمة: الأصل الإنكليزي يستخدم مصطلح Muslim World. والواقع أن ثمة فارقاً في الإيحاء بين مصطلحي Muslim World و Islamic World قد دفع بالمؤلفة إلى تفضيل المصطلح الأول الذي يحيل إلى المسلمين وليس إلى الإسلام ذاته. بيد أن الأمر يختلف في اللغة العربية حيث أن "مسلم" أو "مسلمة" هي صفة للعاقل على نحو لا يجوز معه الحديث عن "عالم مسلم"*

بالإمكان قرأه هذه المقالة على:
http://www.wluml.org/arabic/news/shaheed-doss26-2005.rtf

معرض قواعد وأنماط الزي في البلدان والمجتمعات المسلمة

أنشئت شبكة " نساء في ظل قوانين المسلمين" معرض "قواعد وأنماط الزي ـ أزياء النساء في بعض البلدان والمجتمعات المسلمة" في عام 2002. يتناول المعرض نواحي التنوع والتماثل بين أزياء النساء عبر المكان والزمان، مبرزاً تأثير عوامل عدة ـ الطبقة، المكانة الاجتماعية، الدين، العمل، التفسير الديني، الإثنية، الحضر/الريف، السياسة، الموضة، المناخ...

ويحتفي المعرض على السواء بالتنوع وبتماثلنا التاريخي والمعاصر.

وإذ يشمل المعرض عشرين لوحة مطبوعة كبيرة تركز على ملابس النساء في السياقات المسلمة عموماً، ثم في سبعة بلدان ومناطق محدّدة هي تركيا وإيران ومصر وشمال نيجيريا وجنوب آسيا وباكستان وسري لانكا، يستخدم المعرض 250 صورة (صور زيتية ورسوم وصور فوتوغرافية) من الماضي والحاضر، إضافة إلى ما يزيد على 85 اقتباس من مصادر ثرية في تنوعها فضلاً عن بعض النصوص الشارحة الأصلية. ورجاء ملاحظة أن النصوص الشارحة الأصلية باللغة الإنكليزية.

والمعرض مصمّم لكي يكون بوسع المرتبطات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" عرض أعمالهن في تظاهرات ومؤتمرات. وسوف يكون المعرض هذا العام جزءاً من معرض أوسع للنساء المسلمات يُعْنى بالفنون في ماليزيا ويقام في الفترة من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني.

وإذا كنتم تودون معرفة المزيد عن المعرض أو عرضه في بلدانكم، رجاء الاتصال بـ mena@wluml.org

اللوحات الخاصة بتركيا من معرض الشبكة "قواعد وأنماط الزي ـ أزياء النساء في بعض البلدان والمجتمعات المسلمة" © WLUML

بيان شبكة " نساء في ظل قوانين المسلمين" بشأن هجمات لندن

تتقدّم شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بخالص تعازيها لأسر أولئك الذين قتلوا وتعبّر عن تعاطفها مع الذين أصيبوا بجروح بالغة في هجمات لندن المروّعة في 7 يوليو (تموز) 2005. ويمتد تضامننا إلى جميع أولئك الذين يناهضون العنف في المملكة المتحدة، وخاصة حلفاؤنا في الحركات النسائية وغيرهم من الأشخاص التقدميين في المملكة المتحدة.

وتكرّر الشبكة تعليقاتها على هجمات سبتمبر (أيلول) 2001:
"يفاقم من شعورنا بالأسى أن كثيرين ممن تربط بينهم شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" قد خبروا مباشرة الإرهاب وما يصاحبه من دمار. ونعرف أن العنف والإرهاب العشوائيين اللذين تمارسهما الدول وغيرها من الأطراف يمثلان ظاهرة عالمية. بيد أننا نعتبر ذلك كله بمثابة اعتداء على مبدأ احترام حياة المدنيين..."

وتظل شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" تؤمن بأن إنهاء الإرهاب يقتضي معالجة جذور اللامساواة: الفقر والحرمان والظلم والاستغلال على الصعيد العالمي وداخل كل بلد على السواء، فضلاً عن السياسات المحلية والخارجية التي تعتمد معايير مزدوجة أو يُنْظر إليها على ذلك النحو.

العنصرية وإضفاء التجانس

وقعت تفجيرات لندن في مدينة تضم تجمعات سكانية كبيرة تأتي من سياقات إسلامية، بما في ذلك جيل ثالث من الأشخاص.

وعبر التأكيد على "مسؤولية الجالية المسلمة" عن إدانة الهجمات وإبراز البيانات الصادرة عن "القادة الدينيين"، فإنما تقر وسائل الإعلام والمسؤولون الحكوميون في واقع الأمر بزعم جماعات اليمين المتطرف السياسية/الدينية أن هذه الأعمال تتصل على نحو أو آخر بالدين. إننا إزاء جرائم عنيفة لا يمكن تبريرها. وترفض شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" السماح بخطف هوياتنا المتنوعة بواسطة قوى تطرح نفسها كممثلة للـ"مسلمين" بينما تعمل على تحقيق أجنداتها السياسية الخاصة، بما في ذلك عبر الإرهاب.

وإضافة إلى ذلك، تشهد الشبكة مرة أخرى عملية فرض الهوية الدينية على الناس على أساسٍ فقط من مكان الميلاد أو السلف أو لون البشرة. ويأتي هذا التركيز على الهوية الدينية المفترضة على حساب الفكر العلماني أيضاً.

كما أن كون مرتكبي هذه الجرائم ممن ولدوا في بريطانيا يثير أيضاً شبح "العدو الداخلي". وتشعر الشبكة بالقلق إزاء ما أدى إليه ذلك من زيادة في الاعتداءات العنصرية آنياً، فضلاً عن تعميق جذور العنصرية على المدى الطويل.

ويثير قلق شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أيضاً أن هذه الصلة الداخلية لم تثر فيما يبدو أسئلة تتصل بتسامح سلطات المملكة المتحدة المفرط منذ أمد بعيد إزاء أنشطة الجماعات السياسية/الدينية اليمينية المتطرفة على أراضيها. يعيش في لندن الكثير من العلمانيين من أصول ثقافية إسلامية والمسلمين التقدميين، وهي تأوي أيضاً جماعات يمينية متطرفة عديدة تحاول (إساءة) استخدام الإسلام لصالح أهدافها المتمثلة في السيطرة السياسية والاجتماعية. ومن بين أمثلة كثيرة يمكن إعطاؤها، فإن موقع الإنترنت لجمعية خيرية إسلامية بالمملكة المتحدة يدعو إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مستخدماً نصوصاً دينية لدعم مثل تلك الممارسات الضارة والمخزية. كما أن "رشيد رمدا" الذي يتهمه القضاء الفرنسي بالضلوع في تمويل تفجيرات باريس في عام 1995 معتقل في المملكة المتحدة، ولم يتم بعد، على مدى عشر سنوات، تسليمه إلى فرنسا.

.

الأثر على النضالات من أجل حقوق الإنسان وإسكات الخيارات العلمانية

ومما يقلق شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أيضاً أن مثل تلك الجماعات اليمنية المتطرفة داخل الجالية المسلمة البريطانية سوف تعمل على تحويل العنصرية الحقيقية للغاية بما يخدم مصلحتها.

وتوصي على نحو متزايد وثائق سياسية صادرة عن الحكومات والشركات متعددة الجنسيات في أوروبا وأميركا الشمالية بالحوار مع "المسلمين المعتدلين" ["الحيلولة دون 'صدام الحضارات'"، الـ بي.بي.سي.، 13 أبريل/نيسان 2004، و"ملف مسرّب من 10 داونينغ ستريت (مقر رئيس الوزراء البريطاني) يكشف عن مجنَّدي القاعدة البريطانيين"، الـ صانداي تايمز، 10 يوليو/تموز 2005] - من دون أن يُطرح مطلقاً السؤال حول من خوّلهم سلطة الحديث باسمنا أو باسم المجتمعات المسلمة. إن مثل هذا النهج يعجز عن إدراك أن الكثير من الجماعات التي يُطلق عليها هذا النعت تتبنى مواقف بالغة الرجعية بشأن الحقوق الإنسانية للنساء وحقوق مجموعات مهمشة أخرى مثل المثليين جنسياً وأقليات كالشيعة والأحمديين. وفي غضون ذلك ترى أجزاء من اليسار العالمي على نحو مخطئ في هؤلاء "المعتدلين" المفترضين حلفاءً في النضال ضد الرأسمالية وضد هيمنة واشنطن العالمية.

وتخشى شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أنه على أثر تفجيرات لندن سوف تعمل بعض الجماعات السياسية/الدينية على تعزيز هذا "التحالف غير المقدّس" على النحو الذي سيترتب عليه الطمس المتزايد للمؤمنين التقدميين والعلمانيين في جميع السياقات الإسلامية (بما في ذلك في أوروبا وأميركا الشمالية).

وإذ يتم استغلال الشعور الليبرالي بالذنب إزاء ردة الفعل العكسية العنصرية على الهجمات، فإننا نخشى أيضاً أن تلك الجماعات اليمينية المتطرفة

سوف تزيد ضغوطها من أجل تمرير تشريعات تنشئ جريمة "الكراهية الدينية" التي يُنظر فيها حالياً بالفعل في المملكة المتحدة و"قوانين القذف" في بلدان أخرى. وكما رأت الشبكة عبر السياقات التي تمارس عملها داخلها، فإن مثل هذه القوانين تستخدم إلى حد كبير لإسكات التقدميين والعلمانيين وفرض الهوية الدينية على الناس وتعزيز التفسيرات الأحادية الصارمة للدين.

التأثير على النساء

يُرجّح أن النساء سوف يتحملن الوطأة من نواح عدة. ففي سياق عام يُنظر فيه إلى جميع "المسلمين" كإرهابيين محتملين، سوف توصم النساء باعتبارهن منتميات إلى جماعات متطرفة؛ وفي الوقت نفسه سوف يبقين هدفاً للقوى الأصولية داخل مجتمعاتهن.

وفي أعقاب التفجيرات مباشرة، تبدَّى بالفعل الأثر المحتمل على حقوق النساء داخل المجتمعات المسلمة، وخاصة الجاليات المهاجرة في المملكة المتحدة. وسارع رئيس "الرابطة الإسلامية في بريطانيا" إلى التحذير قائلاً: "على النساء اللاتي يرتدين الحجاب على وجه الخصوص توخي الحذر وعدم الخروج إلى الشوارع ما لم تكن هناك ضرورة". هكذا يتم بالفعل استغلال العنف العنصري من أجل تقييد حركة النساء وتشديد قبضة الفصل بين الجنسين.

ومن شأن خلق عقلية حصار على هذا النحو إلى جانب إسكات الأصوات البديلة أن يزيد من الصعوبة التي تواجهها النساء داخل الجاليات المسلمة في رفع الصوت ضد الممارسات الأبوية والرجعية. بل إن هذه التطورات سوف تكون لها ردة فعل عكسية عنيفة على النساء داخل سياقات إسلامية أخرى: يُنتظر أن يتم تبرير الخطوات التمييزية باسم حماية "القيم الإسلامية المهدّدة". وقد تتزايد تحت هذا الستار المطالبة بقوانين منفصلة للأحوال الشخصية بالغة التمييز ضد النساء. وتدل خبرتنا على أنه حينما يتم إضفاء الشرعية على الحركات السياسية/الدينية داخل سياق بعينه، فإن ذلك يكون له أثر مباشر على النضالات من أجل حقوق الإنسان في سياقات أخرى على نحو عابر للحدود الجغرافية والدينية على السواء.

وأخيراً، فإنه من المرجّح أن الحريات المدنية سوف تشهد مزيداً من التقييد في المملكة المتحدة على أثر الهجمات. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز قوة الحكومات في البلدان التي تعمل بها شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، وهي حكومات استخدمت على نحو انتهازي مشاركتها في "الحرب على الإرهاب" من أجل كبح المعارضة السياسية التقدمية.

وفي نهاية المطاف، تخشى شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أن ما يُرَجّح أن يترتب على رد الفعل إزاء تفجيرات 7 يوليو/تموز البشعة من قمع للمعارضة التقدمية وإسكات للأصوات البديلة وفرض للتجانس على الجاليات والمجتمعات المسلمة في أوروبا وبقية أنحاء العالم سوف يغذّي أجندة اليمين السياسي/الديني المتطرف. وقد يسهم ذلك في ترجيح احتمال وقوع مثل تلك الفظاعات مستقبلاً

.

منشورات الشبكة

جميع منشورات الشبكة متوفرة للبيع على موقع الشبكة http://www.wluml.org/arabic/publications.shtml

منشورات جديدة للشبكة

ملف 26

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين 2005

يستكشف هذا الملف قضايا تهم النساء في المجتمعات والبلدان المسلمة تتعلق بالهوية والسياسة وحركات التغيير والتحالفات.

الكتالوج: قائمة بمنشورات الشبكة (بالإنكليزية)

لقد قامت شبكة ' نساء في ظل قوانين المسلمين' منذ 1985 بإصدار العديد من المنشورات والمراجع . معظم منشوراتنا صدرت باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. لقد قمنا بإصدار خطة العمل الثالثة وملف 26 باللغة العربية.

يحتوي الكتالوج على قائمة بجميع منشورات الشبكة ويتضمن ملخص قصير عن فحوى كل إصدار. ولتسهيل عملية استعماله يتضمن الكتالوج فهرس بمواضيع المنشورات والعناوين والمناطق الجغرافية.

كراسة حول شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين

لقد قامت الشبكة بإصدار كراسة قصيرة تلخص تاريخ الشبكة وفكرتها العامة. تشمل الكراسة شرح عن أهداف الشبكة وبؤر تركيزها ومبادئها وطريقة تنظيمها. الكراسة متوفرة حاليا باللغتين الإنكليزية والفرنسية, وستصدر قريبا باللغة العربية.

للحصول على نسخة من الكتالوج أو الكراسة الرجاء الكتابة لنا على: pubs@wluml.org